القضاء يحظر «حماس».. وتأجيل جديد لمحاكمة «المعزول» في «الاتحادية»

مصر: السيسي يغلق الباب أمام التكهنات.. ويتأهب لخوض «الرئاسية» رسمياً

■ المشير: لا استطيع أن أدير ظهري لمطالب الغالبية

■ أبو زهري: قرار المحكمة اصطفاف ضد المقاومة الفلسطينية

محمد مرسي خلال جلسة محاكمة سابقة

عبدالفتاح السيسي

القاهرة – «وكالات»: نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عن وزير الدفاع المصري المشير عبد الفتاح السيسي قوله امس إنه لا يمكنه تجاهل طلب «الغالبية» له بالترشح للرئاسة.

ونسبت إليه القول «أنه لا يستطيع أن يدير ظهره عندما يجد الغالبية تريده أن يترشح لانتخابات الرئاسة المقبلة.»

ويتوقع على نطاق واسع اتخاذ السيسي «59 عاما» قرارا رسميا بالترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة في غضون أسابيع كما يتوقع فوزه بها. ويتعين عليه الاستقالة من الحكومة والتخلي عن صفته العسكرية لخوض الانتخابات.

وتابع قائلا «نترك الأيام القادمة لتشهد الإجراءات الرسمية».

واستمر السيسي في الحكومة المصرية الجديدة التي شكلها إبراهيم محلب رغم التوقعات بعزمه الترشح.

وخلال الفترة الماضية ترك السيسي الباب واسعا امام التكهنات حيال ترشحه للرئاسة او عدمه ولكنه الآن اغلق الباب نهائيا باعلان ترشحه للسباق الرئاسي.

وعلي صعيد مصري منفصل قال محام ومصادر قضائية إن محكمة مصرية قضت امس بحظر جميع انشطة حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية «حماس» في مصر «مؤقتا».

ولحماس التي تدير قطاع غزة صلات وثيقة بجماعة الإخوان المسلمين في مصر والتي اعلنتها السلطات جماعة ارهابية في ديسمبر وذلك في أعقاب عزل الجيش للرئيس السابق محمد مرسي المنتمي للجماعة في يوليو بعد احتجاجات شعبية ضد حكمه.

وقال المحامي سمير صبري ومصادر قضائية لرويترز ان محكمة القاهرة للأمور المستعجلة قضت «بحظر أنشطة حماس مؤقتا داخل جمهورية مصر العربية وكذلك حظر الجمعيات والجماعات والمنظمات والمؤسسات التي تتفرع منها أو تتلقى منها دعما ماليا أو أي نوع من أنواع الدعم.»

وأضافوا أن الحظر سيستمر «لحين الفصل في دعويين جنائيين تنظرهما محكمة جنايات القاهرة ويواجه فيهما قيادات وأعضاء من حماس اتهامات بالتخابر واقتحام سجون في مصر.»

ويحاكم مرسي في عدة قضايا منذ عزله بينهم قضية تتعلق بالتخابر مع منظمات أجنبية ومن بينها حماس وحزب الله اللبناني وأخرى تتعلق بالتورط في اقتحام السجون إبان انتفاضة يناير عام 2011 التي اطاحت بالرئيس الاسبق حسني مبارك.

ونفت حماس مرارا صلتها بأية أعمال عنف في مصر.

وقال سامي أبو زهري المتحدث باسم حماس في غزة «حماس ليس لديها أية نشاطات في مصر حتى يتم حظرها... القرار مسيء لمصر ويؤذي صورة مصر ودورها تجاه القضية الفلسطينية ويمثل اصطفافا ضد المقاومة الفلسطينية.»

وقال عزت الرشق عضو المكتب السياسي لحركة حماس على حسابه تويتر بعد صدور الحكم «ندين بشدة قرار محكمة الامور المستعجلة ... ونعتبره قرارا سياسيا يستهدف الشعب الفلسطيني ومقاومته.»

والمحامي صبري هو الذي أقام الدعوى ضد حماس. وزعم في دعواه أن حماس نشأت كحركة مقاومة للاحتلال الاسرائيلي لكنها تحولت لمنظمة «إرهابية» واتهمها بارتكاب جرائم في مصر من بينها اقتحام عدد من أعضاء حماس للحدود المصرية عام 2008 وتورط عناصرها في اقتحام سجون مصرية ابان الانتفاضة الشعبية عام 2011.

ومنذ عزل مرسي قتل مئات من قوات الأمن في هجمات نفذها متشددون في سيناء المجاورة لقطاع غزة وامتد نطاق هذه الهجمات إلى القاهرة ومدن أخرى.

كما اندلع عنف سياسي قتل فيه نحو 1500 شخص أغلبهم من المحتجين المؤيدين لمرسي.

وعلي صعيد منفصل قالت مصادر قضائية إن محكمة جنايات القاهرة قررت امس تأجيل محاكمة الرئيس الرئيس المصري السابق محمد مرسي في قضية قتل متظاهرين إبان حكمه إلى يوم غد الخميس بعد تقدم محام بطلب لرد رئيس المحكمة وعضو اليسار في تكرار لما حدث في محاكمتين أخريين.

وتتعلق القضية باشتباكات عنيفة وقعت بين مؤيدين لمرسي ومعارضين له خارج قصر الاتحادية الرئاسي في ديسمبر عام 2012 أدت الى مقتل نحو عشرة أشخاص خلال احتجاجات اندلعت بسبب إعلان دستوري أصدره الرئيس السابق المنتمي لجماعة الاخوان المسلمين يوسع نطاق سلطاته.

ويحاكم في القضية 14 متهما آخرون بينهم أعضاء قياديون في جماعة الاخوان التي قالت إن أغلب القتلى في احداث الاتحادية أعضاء فيها.

وقالت مصادر قضائية لرويترز يوم الثلاثاء إن المحامي محمد الدماطي الذي يدافع عن المتهم عصام العريان القيادي بجماعة الاخوان طلب رد رئيس المحكمة المستشار أحمد صبري نظرا «لعدم التفاته لطلبات الدفاع».

وأضافت انه طلب أيضا رد عضو اليسار المستشار أحمد أبو الفتوح بدعوى إجراء حديث تلفزيون معه أبدى فيه رأيا مسبقا في القضية.

ورأى رئيس المحكمة إعطاء الدفاع فرصة لطلب رد عضوي المحكمة فقرر تأجيل نظر القضية.

وفي حال اتخاذ المحامي إجراءات رسمية لرد عضوي المحكمة أمام محكمة استئناف القاهرة سيتعين على محكمة الجنايات في الجلسة المقبلة وقف نظر القضية لحين البت في طلب الرد.

وتعقد المحاكمة في مقر أكاديمية الشرطة في شمال شرق القاهرة. ومرسي متهم بالتحريض على القتل بينما وجه الاتهام لآخرين بالقتل والشروع فيه.

واوقفت محكمة جنايات القاهرة نظر محاكمتين اخريين لمرسي تتعلق احداهما بالتخابر مع منظمات أجنبية والأخرى باقتحام سجون ابان الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس الأسبق حسني مبارك عام 2011 بعد اتخاذ الدفاع اجراءت لرد هيئة المحكمة.

قواته سيطرت على «السحل» بعد معارك عنيفة مع كتائب المعارضة

الأزمة السورية: النظام يتقدم في يبرود.. ويفتح النار على كي مون

عواصم – «وكالات»: اعلن المرصد السوري امس قتل وجرح العشرات من عناصر قوات النظام السوري وحزب الله اللبناني ومن صفوف قوات المعارضة السورية خلال المعارك العنيفة التي يخوضها الطرفان في محيط مدينة يبرود بالقلمون في ريف دمشق.

وقال المرصد في بيان ان 15 مقاتلا من الكتائب المقاتلة المعارضة قتلوا في اشتباكات مع القوات النظامية والقوات الموالية له في محيط مدينة يبرود بالاضافة الى قتل رجلين من مدينة «قارة» تحت التعذيب في سجون القوات النظامية في حين تمكن مقاتلو الكتائب المقاتلة من اسر جريح من حزب الله اللبناني.

واضاف ان سبعة من عناصر القوات النظامية والقوات الموالية له قتلوا وجرح اكثر من 25 اخرين في اشتباكات مع كتائب معارضة مقاتلة في محيط مدينة يبرود.

وسيطرت قوات النظام السوري على قرية السحل المطلة على مدينة يبرود بعد معارك عنيفة مع كتائب لقوات المعارضة وفق مراسلون.

وتعد السحل من التلال الإستراتيجية المطلة على يبرود التي تسيطر عليها قوات المعارضة، وقالت وكالة الأنباء السورية الرسمية سانا إن القوات النظام احكمت سيطرتها على قرية السحل ومنطقة العقبة في القلمون وقتلت أعدادا مما أسمتهم «الإرهابيين»، كما أحرزت تقدما في مزارع ريما المجاورة ليبرود.

وبثت قناة الإخبارية السورية الرسمية صورا لبعض المناطق التي تقدم فيها جيش النظام قرب يبرود ضمن الحملة التي يشنها على المدينة بمشاركة عناصر من حزب الله منذ أسبوعين، وتسعى قوات النظام إلى قطع الطريق بين يبرود وبلدة فليطا، وهو الطريق الذي يعد منفذ اللاجئين من يبرود إلى الأراضي اللبنانية.

وفي سياق متصل سمحت القوات النظامية امس بمرور الموظفين وطلاب المدارس على «حاجز السياسية» بمدينة قدسيا بريف دمشق كما تمت اعادة فتح الطرقات المؤدية الى المدينة بشكل كامل ما سمح بدخول المواد الغذائية.

وفي محافظة حلب أعلنت جبهة النصرة وكتائب اسلامية مقاتلة في بيان صحافي تشكيل غرفة عمليات «الفتح المبين» لقتال قوات النظام والمليشيات الموالية له لتحرير جبهة حلب الجنوبية.

وقال المرصد ان مساكن هنانو تعرضت امس الى قصف من قبل القوات النظامية في حين تدور اشتباكات عنيفة في ريف حلب بين القوات النظامية والقوات الموالية لها من جهة ومقاتلي كتائب المعارضة المقاتلة من جهة اخرى وسط انباء عن خسائر بشرية في صفوف الطرفين.

وفي محافظة ادلب قال المرصد ان اشتباكات عنيفة تدور بين القوات النظامية ومقاتلي «جند الاقصى وجبهة النصرة ولواء داوود وكتيبة خطاب» في محيط حواجز القوات النظامية على طريق «ادلب – المسطومة» في ظل توارد معلومات عن السيطرة على حاجز «الاشقر» ما أدى الى سقوط قتلى في صفوف القوات النظامية.

واضاف ان جبهة النصرة وعدة كتائب اسلامية مقاتلة استهدفت القوات النظامية المتمركزة في «تلة المسطومة وبلدة المسطومة وحاجز القرميد» بقذائف الهاون وسط انباء عن قتلى وجرحى في صفوف القوات النظامية

وعلي صعيد منفصل قالت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية امس إن سوريا نقلت الى الخارج نحو ثلث أسلحتها الكيماوية ومن بينها غاز الخردل ليتم تدميرها.

وذكرت المنظمة التي تتخذ من لاهاي مقرا لها ان سوريا سلمت حتى الآن ست شحنات من المواد السامة التي أخطرت المنظمة بها في إطار الاتفاق الروسي الأمريكي.

سياسيا أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن الهيئة الأممية مصممة على إعادة السوريين إلى طاولة المفاوضات في جولة ثالثة بجنيف في أقرب وقت ممكن، وجدد عزمه بذل جهود من أجل تحقيق السلام في سوريا وفق مقتضيات جنيف2، في حين سارعت الخارجية السورية إلى إدانة هذه التصريحات معتبرة إياها غير موضوعية.

والتقى المسؤول الأممي أمس الاول وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وناقش معه الأوضاع السورية إلى جانب تطورات أوكرانيا، حيث دعا روسيا والولايات المتحدة لممارسة نفوذهما على النظام السوري والمعارضة لإنجاح أي مفاوضات مستقبلية.

وأوضح أن الحل الوحيد لإنهاء النزاع هو استمرار المفاوضات، وذلك على الرغم من الإعلان رسميا عن فشل مؤتمر جنيف2 الذي انتهت جلساته يوم 15 فبراير الماضي.

وقال بان إنه التقى مطولا بالوسيط العربي والأممي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي الأحد، وتطابقت وجهتا نظرهما بخصوص عقد جولة مفاوضات جديدة بأقرب وقت ممكن، وانتقد غياب «الالتزام بالحوار» من قبل الوفد الحكومي السوري داعيا إياه للعودة إلى المفاوضات بـ«موقف بناء».

وشدد على أن اتفاق 30 يونيو 2012 بمؤتمر جنيف1 ينص على تشكيل حكومة انتقالية تملك كامل الصلاحيات بالتراضي، وأن هذه هي القضية التي ينبغي الاتفاق بشأنها.

تصريحات المسؤول الأممي لم تعجب نظام بشار الأسد بدمشق، فسارعت الخارجية إلى اتهام المسؤول الأممي بـ«الابتعاد عن الموضوعية» وقالت «من المؤسف أن نسمع من بان كي مون كلاما يجافي الحقيقة ويبتعد عن الموضوعية حول الأوضاع الإنسانية في سوريا».

وذكر البيان أنه كان «جديرا بالأمين العام أن يؤكد على السعي لمعالجة جذور المسألة السورية» من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن في مواجهة «الإرهاب الذي تتعرض له» سوريا.

تزامنت هذه التطورات مع طلب مدير مكتب الأخضر الإبراهيمي الدبلوماسي مختار لماني إعفاءه من مهامه وفق ما أكده المتحدث باسم الأمم المتحدة في سوريا خالد المصري.

وأضاف المصري أن لماني طلب إعفاءه ولم يقدم استقالته، دون أن يوضح الأسباب.

وتولى لماني مهامه في سبتمبر 2012 بعد تعيين الإبراهيمي مطلع الشهر نفسه وسيطا عربيا وأمميا إلى سوريا. تزامن ذلك مع حث السعودية أمس الاول المجتمع الدولي على سحب جميع المقاتلين الأجانب من سوريا، ومطالبتها بإحالة المسؤولين عن الجرائم إلى العدالة الدولية.

وقال وزير الثقافة والإعلام السعودي عبد العزيز خوجة –في بيان عقب الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء– إن «المملكة جددت موقفها الثابت من إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وفي كل مكان بالعالم مهما كانت دوافعه».

وكانت أطراف دولية بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد اتهمت النظام السوري بإفشال محادثات جنيف2 لتشبثه بمناقشة مكافحة الإرهاب فقط، بينما ينص بيان جنيف1 على ضرورة «وقف العنف بكل أشكاله» وتشكيل هيئة انتقالية بـ«صلاحيات كاملة».

بان كي مون وسيرغي لافروف

■ «حظر الأسلحة»: دمشق تخلت عن ثلث ترسانتها الكيماوية

■ بان كي مون: مصممون على إعادة السوريين إلى طاولة المفاوضات

ينافسه على الرئاسة أربعة آخرون بينهم امرأة

الجزائر: بوتفليقة يسجل ترشحه لـ «الولاية الرابعة»

الجزائر – «وكالات»: قالت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية يوم الاثنين إن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سجل ترشحه رسميا للانتخابات التي تجري في ابريل. وبتسجيل بوتفليقة لترشحه في المجلس الدستوري وضع الرئيس الجزائري حدا لشهور من التكهنات بشأن نواياه. لكن زعماء معارضين يقولون إنهم يعتقدون أن الرئيس الذي أتم لتوه 77 عاما مريض لدرجة لا تمكنه من ممارسة الحكم. وعرض التلفزيون الجزائري الرسمي لقطات لبوتفليقة يبتسم وهو جالس إلى طاولة ليوقع وثيقة في المجلس حيث سلم الأوراق اللازمة لترشحه لولاية رابعة.

وقال إنه جاء إلى المجلس الدستوري للتسجيل وفقا لقانون الانتخابات.

كما أذاعت قناة تلفزيونية خاصة مقربة من الرئاسة صورا لبوتفليقة وهو يصل في سيارة ليموزين.

وكان رئيس الوزراء الجزائري قد أعلن منذ أسبوع أن بوتفليقة سيخوض الانتخابات وأشاد موالون بالرئيس بوصفه رجلا يستطيع تحقيق الاستقرار بعد أن ساعد في إخراج الجزائر من الحرب الأهلية التي شهدتها في التسعينيات مع مسلحين إسلاميين.

وعلى الرغم من أن الرئيس الجزائري مازال يتعافى فإنه شبه متأكد من الفوز في الانتخابات التي تجري في 17 إبريل مدعوما بحزب جبهة التحرير الوطني وحلفائه الذين يهيمنون الى جانب الجيش على الساحة السياسية منذ استقلال البلاد عن فرنسا عام 1962.

وكان ظهور بوتفليقة العلني نادرا منذ عودته من فرنسا العام الماضي بعد إصابته بجلطة اضطرته للإقامة في مستشفى في باريس لعدة شهور.

وتقول أحزاب المعارضة إن الشكوك تحيط بحالته الصحية. وأثارت زيارة ثانية للمستشفى في يناير كانون الثاني لإجراء فحوص طبية موجة أخرى من التكهنات بشأن من سيخلفه. لكن أحزاب المعارضة ضعيفة ومفتتة وتفتقر الى قوة جبهة التحرير الوطني التي تتمتع بدعم الجيش.

في أول حوار له منذ تسلمه مهام الحكومة

تونس: جمعة يؤكد تحسن الأوضاع الأمنية

مهدي جمعة

تونس – «كونا»: اكد رئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة ان الاوضاع الامنية في بلاده «سائرة نحو التحسن» خاصة فيما يتعلق بالاستعدادات الامنية لمواجهة خطر «الارهاب» التي تتم من خلال التنسيق بين مختلف الوحدات الامنية والعسكرية.

وقال جمعة في حوار اجرته معه «القناة الوطنية التونسية الأولى» الليلة قبل الماضية ان تونس «نجحت في تجاوز تهديدات كبيرة كان هدف المجموعات الارهابية منها تقويض الدولة» منبها في السياق نفسه الى أن «التونسيين الموجودين في سوريا يمثلون خطرا حقيقيا على أمن البلاد».

وأكد أن علاقات تونس الخارجية تضبط بتنسيق تام وبالتشاور مع رئاسة الجمهورية مشددا على أن علاقات بلاده مع الجزائر والمغرب ممتازة على جميع الاصعدة.

وحول أولويات عمل حكومته خلال المرحلة المقبلة اوضح جمعة أن خارطة الطريق التي تم التوافق حولها في الحوار الوطني تمثل «ضمان عمل الحكومة» مشددا على أن في مقدمة أولويات حكومته تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة وتوفير المناخ الملائم من أجل الوصول الى مثل هذه الانتخابات أهمها توفير الأمن ومقاومة الإرهاب والعمل على تحسين الوضع الاقتصادي من خلال العمل على تامين السلم الاجتماعي.

وقال جمعة ان حكومته انطلقت فعليا وعمليا في تنفيذ ما تم التوافق عليه في خارطة الطريق للحوار الوطني مشيرا الى أن هناك خطة مرسومة واضحة لإعادة السيطرة على جميع المساجد وذلك بالتنسيق بين الوزارات المعنية انطلق تنفيذها فعليا لاستعادة حوالي 149 مسجدا خارجة عن السيطرة.

وشدد على انه يرفض أن تكون المساجد مكانا للترهيب الفكري لافتا النظر إلى أن «المساجد دور عبادة لا أكثر».

ونفى رئيس الحكومة التونسية الجديد نفيا مطلقا في هذا الحوار التلفزيوني الاول له الذي يجريه منذ استلامه لمهامه قبل نحو شهر ما تم تداوله في بعض الوسائل الإعلامية عن وجود قاعدة عسكرية أمريكية في الجنوب التونسي على خلفية الربط بين الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والوجود العسكري.

وقال ان «تونس في تنسيق تام مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة» مشيرا الى أن طريقة عمل حكومته يجب أن تكون مبنية على الحضور على الأرض والعمل باستمرار.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي اوضح رئيس الحكومة التونسية الجديد أن الدولة كانت تستثمر ما يقارب 4ر3 مليار دينار تونسي منها 1ر8 مليار دينار تونسي موجهة إلى التنمية «لكن منذ ثلاث سنوات تعطلت الاستثمارات وهو ما صعب المهمة » مشيرا انه «اليوم عوضا عن ان نستثمر نستهلك».

وأضاف جمعة أن مديونية الدولة التونسية في حدود 50 بالمائة والدعم بين سنتي 2010 و2013 تفاقم بنسبة 270 بالمائة أما قيمة كتلة الأجور فقد فاقت 60 بالمائة من ميزانية الدولة وذلك نتيجة الانتدابات الكبيرة التي عرفها قطاع الوظيفة العمومية.